دار الــوثـائــق
الــقــومــيــة
بــالــقــاهــرة

الأرشيف السري

محفظـة رقـم
١٤٩١

وثيقة رقم (٧٩٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١/٢٧/١٣٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٧ صفر ١٣٦٦هـ - ٢٠ يناير ١٩٤٧م

موضوع الوثيقة:

بشان: حج عام ١٣٦٥هـ.

نص الوثيقة:

إدارة الحج
والمنافع العمومية
دوسيه رقم ١٠/٨/٦ (١٣٦٥هـ)

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
(الإدارة القنصلية)

إلحاقاً بكتابنا رقم ٦١/ ٨/ ١٠ في ٥ يناير الجاري بشأن طلب إيداع مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه بنك مصر لحساب الحكومة العربية السعودية من جملة أجور انتقال الحجّاج المصريين والرسوم المقررة ورسوم الكورنتينة والسمبوكية في موسم سنة ١٣٦٥هجرية.

نتشرف بالإحاطة أنه طلب من إدارة حسابات هذه الوزارة إيداع مبلغ آخر قدره ١٠٠ ٠٠٠ جنيه (مائة ألف) في بنك مصر باسم وزارة مالية المملكة العربية السعودية (لتكون جملة المسدد لحسابها مليون جنيه) حتى تنتهي مراجعة جميع مستندات هذه الحسابات.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

وكيل الداخلية
إمضاء

وثيقة رقم (٧٩١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١٣٧/ ١/٢٧ سري
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٣/ ١/ سنة ١٩٤٧م

موضوع الوثيقة:

بشأن: قيام الحكومة المصرية بإيداع مبلغ مائة ألف جنيه في بنك مصر باسم المملكة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

بستان جدة

طلبت وزارة الداخلية من إدارة حساباتها إيداع مبلغ مائة ألف جنيه ببنك مصر باسم وزارة مالية المملكة العربية السعودية؛ لتكون جملة المسدد لحسابها من جملة أجور انتقال الحجّاج المصريين والرسوم المقررة ورسم الكورنتينة والسمبوكية في موسم سنة ١٣٦٥ مليون جنيه، وذلك حتى تنتهي مراجعة مستندات الحسابات.

وزارة الخارجية
القاهرة
في ١٩٤٧/١/٢٣م
مدير إدارة القنصلية

وثيقة رقم (٧٩٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
مـلـف رقـم: ١٣٧/ ٢٧/ ١ سري
الـمـلـف الـداخـلـي:
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـديـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: ٢٠/ ١/ سنة ١٩٤٧م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إيداع مبلغ مائة ألف جنيه في بنك مصر باسم المملكة العربية السعودية.

نـص الـوثـيـقـة:

وزارة الداخلية
قسم الإدارة
إدارة الحج
رقم ٦١/ ٨/ ١٠ (١٣٦٥هـ)

برقية لجدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
(الإدارة القنصلية)

إلحاقاً بكتابنا رقم ٦١/ ٨/ ١٠ في ٥ يناير الجاري بشأن إيداع مبلغ ٩٠٠٠٠٠ ببنك مصر لحساب الحكومة العربية السعودية، من جملة أجور انتقال الحجّاج المصريين والرسوم المقررة ورسوم الكورنتينة والسمبوكية في موسم سنة ١٣٦٥هـ

نتشرف بالإحاطة أنه طلب من إدارة حسابات هذه الوزارة إيداع مبلغ آخر قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) ببنك مصر باسم وزارة مالية المملكة العربية السعودية، (لتكون جملة المسدد لحسابها مليون جنيه) حتى تنتهي مراجعة جميع مستندات هذا الحساب.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

٢٧ صفر سنة ١٣٦٦هـ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧م
وكيل الداخلية

الختم



وثيقة رقم (٧٩٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١٣٧/ ٣٠/ ٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠م

موضوع الوثيقة:

بشأن: المصريات اللاتي سافرن إلى بلاد الحجاز في هذا الموسم للخدمة هناك من غير طريق المفوضية المصرية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

إلحاقاً بتقريري السري رقم ١٦٠١ المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠م عن مأموريتي التي ندبت للقيام بها في المفوضية الملكية المصرية بجدة خلال موسم الحج لعام ١٣٦٩هجرية الموافق ١٩٥٠ميلادية، أتشرف بأن أرفع مع هذا لسعادتكم نسخة من مقال نشرته جريدة المصري بعددها الصادر في ٣٠ ديسمبر الجاري عن المصريات اللاتي سافرن إلى بلاد الحجاز في هذا الموسم للخدمة هناك عن غير طريق المفوضية المصرية.

ولما كنت قد أوردت في تقريري المشار إليه (تحت بند ٧) نبذة غير قصيرة عن هذا الموضوع.

فأرجو التفضل بالنظر مع عظيم الاحترام

القائم بأعمال المفوضية الملكية
المصرية بالنيابة
بجدة سابقاً

وثيقة رقم (٧٩٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٤ فبراير ١٩٥١م

موضوع الوثيقة:

بشان: مذكرة إلى الإدارة المالية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
قسم الصادر
٢٤ فبراير ١٩٥١م

مذكرة إلى الإدارة المالية

جاء بتقرير حضرة القائم بالأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة بالنيابة المقدم إلى حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة في ديسمبر ١٩٥٠م، بمناسبة ندبه لمأمورية الحج لعام ١٣٦٩هجرية، أنه قد لوحظ عدم وجود سيارة للمفوضية، إذ أن السيارة القديمة كانت معطلة ولا يمكن الاعتماد عليها حتى بعد إصلاحها.

وقد تأشر من حضرة صاحب السعادة الوكيل على هذه النبذة بطلب إيضاح هذه النقطة من الإدارة المالية.

والمرجو التكرم بسرعة موافاة سعادته بالمطلوب.

مع وافر الاحترام

مدير الشؤون الإدارية
محمد السعيد مطر

وثيقة رقم (٧٩٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١٣٧/ ٢٧/ ٢ سري
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: فبراير ١٩٥١م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تقرير القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة عن موسم الحج عام ١٣٦٩م.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية

أتشرف بأن أبعث مع هذا بنبذة وردت بالتقرير المقدم للوزارة من حضرة القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة عن موسم الحج في العام الهجري الماضي سنة ١٣٦٩هـ، عن بعض السيدات والآنسات المصريات اللاتي يذهبن إلى الحجاز للعمل بها دون علم المفوضية المصرية هناك.

رجاء التفضل بالنظر فيما جاء بهذه النبذة من مقترحات، والأمر باتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ مستقبلاً.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية
محمد السعيد مطر

وثيقة رقم (٧٩٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١٣٧/ ٣١/ ٢ سري
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٤ مايو ١٩٥١م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تقرير عضو بعثة الشرف المصرية ١٩٥٠م.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المعالي وزراء الداخلية والخارجية والصحة العمومية.

أتشرف بإحاطة مقامكم الرفيع ومعاليكم بالملاحظات التي لمستها أثناء أداء فريضة الحج كعضو ببعثة الشرف سنة ١٩٥٠م، وكحاج في السنوات المتتالية السابقة.

وتتلخص هذه الملاحظات في أن حجّاج بيت الله الحرام يتكبدون خصوصاً في السنوات الأخيرة متاعب جمة من الوجهة الماديّة والأدبية والجسمانية، وأنه إذا كانت وزارتا الداخلية والخارجية ومدير إدارة الحج المصرية كل يقوم بواجبه ما كانت الشكوى تعم وما كانت مشاق الحجّاج تصل للحد الذي وصلت إليه، ويمكن إيضاح الأمر بإيجاز فيما يأتي:

أولاً: إن وزارة الداخلية لم تقم بواجبها في إعداد البواخر الكافية والأمكنة

المريحة فيها قبل أن تأمر بإعطاء التصاريح لأداء الفريضة . لقد كان المتبع في الماضي أن الحكومة تستأجر من البواخر ما يكفي لنقل جميع الحجَّاج في الذهاب وفي الإياب، وكان يخصص لكل حاج مكان محترم يرتاح إليه، فضلاً عن أن البواخر كانت تحت رقابة صحية مضمونة فيها الراحة التي تمكن الحاج من القيام بأداء الفريضة على أكمل وجه، وعندما كان عدد الحجَّاج حوالي تسعة آلاف كان يخصص لهم أربع بواخر. أما في سنة ١٩٤٨م وسنة ١٩٤٩م الذي بلغ عدد الحجَّاج في كل منهما ٢٠ ألف لم تعد لهم وزارة الداخلية غير باخرتين، وفي سنة ١٩٥٠م التي بلغ عددهم فيها ٢٦ ألف لم تعد لهم غير باخرتين أيضاً، كانت النتيجة أن شحن الحجَّاج في المخازن المعدة للمواشي والأغنام بالباخرة، ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من حوادث مخلة وأضرار بالصحة العامة، فضلاً عن مكوث الحجَّاج مشتتين أكثر من ثلاثة أشهر.

ثانياً: أما وزارة الخارجية فيما لها من حق الإشراف على المفوضيات ثم السهر على راحة رعايا الدولة، عليها أن تجعل مفوضيتها بالحجاز تتدخل تدخلاً فعلياً في شؤون وراحة الحجَّاج، وأن يكون مدير الحج ومن معه من موظفين شاعرين بحقوق المفوضية، كما يجب على هؤلاء أن يتصلوا بالمفوضية بمجرد وصولهم. وما لمسته في هذا الشأن أن أمر ترحيل الحجَّاج من جدة لمكة بطيء للغاية، وأن كثيراً منهم يمكثون بعد وصولهم لجدة مدداً مختلفة قد تصل إلى عشرين يوماً. وإنما يرجع هذا إلى أن مندوبي وزارة الداخلية يهملون الاتفاق مع شركات النقل التابعة للحكومة الحجازية على وضع نظام يكفل نقل الحجَّاج من جدة أولاً بأول وفي أقصر وقت ممكن؛ حتى لا يلجأ الحجَّاج للبحث والسعي مع شركات متروك لها الحبل على الغارب تتصرف في نقلهم كما تشاء ويشاء لها الهوى، أو إلى الالتجاء إلى المطوفين ووكلائهم ليسهلوا لهم أمر الرحيل، وفي هذا ما فيه من التذلل والتوسل، فضلاً عن الممارسة والإرهاق. وإذا أضيف إلى ذلك أن جدة بلد ليس فيها الأماكن الكافية للإقامة مدة طويلة،

وأن الزحام يقتضي الأجور الغالية، أمكن معرفة ما يتكبده الحاج من البذل والعطاء لنقود هو في غنى عن إنفاقها ولم يكن عاملاً لها حساباً من قبل.

ومن أقدر من المفوضية على تذليل مثل هذه الصعاب التي تحيط بالحاج بمجرد وصوله الأقطار الحجازية، ولا يفوتني هنا أن أذكر أن رجال المفوضية عندما علموا بما يقاسيه الحجّاج من الشدائد لأجل العودة بسبب قلة البواخر بحثوا من تلقاء أنفسهم، وتمكنوا من الإرشاد إلى بواخر يمكن استئجارها للمساعدة في نقل الحجّاج، ولكن مع الأسف لم يؤخذ برأيهم. ومما يؤسف له بهذه المناسبة أن أقرر أن أمير الحج في سنة ١٩٥٠م وهو وزير مسئول لم يزر المفوضية المصرية، واعتقادي أن مثل هذه الزيارة واجب سياسي لا يليق إغفاله، في حين أن موظفي المفوضية قدموا له كل المساعدات، كما قدموا المساعدة لكل من التجأ إليهم من الحجّاج.

ثالثاً: إن المشكلة الجوهرية هي تسهيل أمر عودة الحجّاج بعد أداء الفريضة، غير أن أمر هذه العودة وما يتحمله الحاج من المشاق هو ما عمت الشكوى منه، والتي أجهدت نفسي مع غيري للفت النظر إليها، ولكن مع الأسف لم يتغير الحال حتى الآن مع تكرار الشكوى.

هل من المعقول أن الحاج بعد أداء الفريضة يمكنه البقاء بالحجاز شهرين أو ثلاثة دون أن يعود إلى بلده؟. إن هذه لقسوة ما بعدها قسوة وإرهاق ما بعده إرهاق، يضطر فيه متوسط الحال بعد نفاذ [كذا!] نقوده وبيع حوائجه إلى التسول. هذه الحالة لمستها بنفسي ولمسها غيري وأبرقنا عنها للسراي الملكية وللحكومة، ولمسها سعادة حامد بك جوده أمير الحج سنة ١٩٤٨م بنفسه.

إن عودة الحجّاج تحتاج للبواخر من جهة وللسيارات في التنقل بين مكة وجدة والمدينة من جهة أخرى. فعن مسألة البواخر وقلتها تقع المسئولية على وزارة الداخلية، وإذا رجعنا إلى ما أبرقنا وأبرق الحجّاج به إلى

السراية الملكية وإلى الحكومة نجد تفصيلات الصعاب التي يتحملها الحجّاج. ولم يفت أعضاء بعثة الشرف سنة ١٩٥٠م الإبراق عن بؤس الحجّاج كما شاهدوه بأنفسهم.

وإذا روجعت برقيات سعادة حامد بك جوده أمير الحج سنة ١٩٤٨م لاتضح أن الموضوع جدي لا يحتمل أي تسويف في وضع نظام يكفل كفاية البواخر لنقل الحجّاج بحراً في الذهاب وفي الإياب.

أما نقل الحجّاج بين مكة وجدة والمدينة فيسوءني أن أذكر أن الذي أفسد نظامه سنة ١٩٥٠م هو مدير الحج عبدالقادر زعتر بك، فمع كونه المسئول عنه ومكلف به فقد ترك الأمر لإدارة الحج الحجازية تتولاه حسبما تريد، مما ترتب عليه أن هذه الإدارة تركت شأن الحجّاج المصريين، وفضلت عليهم الحجّاج الأتراك والسوريين وغيرهم، فكانت تنقلهم في المقدمة ويضطر الحاج المصري إلى طول الإقامة مع البذل والإنفاق واحتمال الحر الشديد، ويبلغ أمير الحج بذلك من أعضاء بعثة الشرف والحجّاج، وليس الأمر بغريب مادام مدير الحج المصري لم يباشر عمله في سنة ١٩٥٠م من مبدأ الموسم كما هو المفروض، بل حضر متأخرًا وعاد مبكرًا قبل نهاية الموسم، تاركاً خلفه الحجّاج ينوءون بالشكوى تحت رحمة كونستابل استخلفه ليقوم مقامه، ومتخطياً ضباط المأمورية وهم أولى بهذا العمل من كونستابل ما دام مدير الحج أهمل تأدية واجبه، وقد أبرقنا لمعالي وزير الداخلية عن هذا التصرف في حينه.

إن إهمال مدير الحج المصري وتركه عمله لمدير الحج الحجازي هو تصرف عجيب لم يسبق مثله في السنين الماضية، وهو تصرف مغرض لا يوجد ما يبرره، وقد سبب لنفسية الحجّاج المصريين آلاماً مبرحة كما سبب الإقامة الطويلة للحجّاج بعد الفريضة بدون مقتضى، وما دام مدير الحج يترك واجبه وتنازل عنه باختياره ويجعل التصرف لأداة الحج الحجازية من جهة ولكونستابل من جهة أخرى في كل شؤون الحجّاج

فالمنطق بعد ذلك أن تكون مأمورية مدير الحج المصري غير ذات موضوع.

رابعاً: من المفيد في هذا المقام أن أدون ملاحظاتي على بعثة الشرف والبعثة الطبية، فعن بعثة الشرف أرى أنه ليس لها ضرورة مطلقًا؛ لأنها تكبد الحكومة مصاريف هي في غنى عنها، ثم إن البعثة بنظامها الحالي واضطرار أعضائها لقبول ما يقدم لهم من هدايا أمر يجعلهم يغضون النظر عن الأمور التي ترهق الحجّاج أو تسيء إليهم أو تسبب لهم متاعب وشدائد.

وأما عن البعثة الطبية وهي مكونة من ١٢ طبيب [كذا!] و١٥٠ من ممرضين وممرضات، فمن الأسف أنهم لم ينتخبوا من أشخاص مملوءة قلوبهم بالإيمان، بل كان انتخابهم تحت تأثير المحاباة والمحسوبية، لهذا كانوا غير محافظين على كرامتهم وكان بعضهم يستغل مهنته للكسب بشراهة.

ومعظم أعضاء البعثة من أطباء وممرضين تركوا عملهم وعادوا قبل نهاية المأمورية، والبعض منهم أجبر على السفر بعد الحج مباشرة لأسباب لا نعرفها، وليس من يجهل أن غالبية الممرضين ما هم إلا حدادون أو نجارون أو غير ذلك، دون أن يكون لهم أي صلة أو إلمام بالتمريض.

مما تقدم جميعه:

أرجو الموافقة على الآراء الآتية، وهي تشمل عِلاوة على رأيي رأي إخواني أعضاء بعثة الشرف سنة ١٩٥٠م وآراء جميع حجّاج بيت الله الحرام، وهي آراء تكفل الراحة للجميع.

أولاً: يعيَّن أمير الحج من الذين سبقت لهم خدمة ممتازة وممن لا يطمع في جاه ولا مرتب، ويكون من الأثرياء الأتقياء الذين لا ينظرون إلى مكافأة أو هدية، بل يؤدون الخدمة لوجه الله بدون مكافأة أو مرتب، وهذه الشروط متوفرة في الكثيرين الذين يسعون إليها لينالوا شرفها.

ثانياً: إلغاء بعثة الشرف حيث لا ضرورة لها مطلقاً، ولا فائدة تعود على الحجَّاج منها.

ثالثاً: يعيَّن مدير إدارة الحج من كبار رجال الإدارة، ويساعده اثنان من رجال الإدارة أيضاً أحدهما يتواجد بالمدينة والآخر بمكة أثناء موسم الحج.

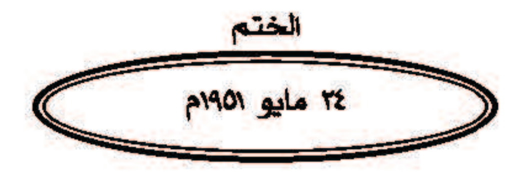
رابعاً: أمير الحج ومدير إدارة الحج ومساعده عند وصولهم لجدة يقابلون الوزير المفوض ويتشاورون معه في كل الأمور حتى يتفقوا على ما يلزم من الترتيبات لراحة الحجَّاج في جميع مراحل الحج، على أن تخصص وزارة الخارجية ثلاثة من كبار رجالها ليكونوا في جدة ومكة والمدينة يتفرغون لشؤون الحجَّاج مع موظفي وزارة الداخلية.

خامساً: تلغى البعثة الطبية ويستعاض عنها بطبيبين مستديمين، أحدهما يعاون طبيب تكية المدينة والثاني يعاون طبيب تكية مكة.

سادساً: لا يسمح مطلقاً بأي حال من الأحوال بسفر الحجَّاج إلا بعد عمل الترتيب اللازم لإيجاد البواخر على قاعدة ألاّ يمكث الحاج بالأقطار الحجازية مدة تزيد عن عشرين يوماً.

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

شيخ الجيزة
وعضو بعثة الشرف سنة ١٩٥٠
أحمد حنفي أبو الفضل



وثيقة رقم (٧٩٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١٣٧/ ٣١/ ٢ سري
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٧/ ٦/ سنة ١٩٥١م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تقرير بعث به عضو بعثة الشرف ١٩٥٠ إلى وزارة الخارجية المصرية.

نص الوثيقة:

عزيزي الحسيني الخطيب بك

بعد التحية أتشرف بأن أبعث مع هذا لعزتكم صورة من التقرير الذي بعث به إلى الوزارة أخيراً حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل عضو بعثة الشرف سنة ١٩٥٠، وقد أشر عليه سعادة وكيل الوزارة بالتأشيرة المدونة صورتها في نهاية هذا التقرير.

والملف الذي يشير إليه سعادة الوكيل في عبارته نحو الملف الذي كان لديكم وسبق أن اطلعتم على محتوياته وأخذتم صورة من التقرير الذي وضعته في موضوع الحج لسنة ١٩٥٠م.

وعلى كل حال فالملف رهن أمركم.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي واحترامي

إمضاء

وثيقة رقم (٧٩٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١٣٧/ ٣٠/ ٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: بدون

موضوع الوثيقة:

تقرير القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدينة جدة عن ١٣٦٩هـ.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
إدارة المحفوظات العامة

مذكـــــرة

أخبرني حضرة حسن بك كامل مدير مكتب معالي الوزير

بأن هذه المكاتبة عرضت على معالي الوزير فأشار باستدعاء رئيس تحرير المجلة وإفهامه بأن ما نشرته المجلة مقتبساً من تقرير وزير مصر المفوض بجدة غير صحيح، ومطالبته بتكذيب الخبر مع مطالبته بذكر شيء عما تقوم به الحكومة السعودية لتسهيل زيارة الحجّاج ومساعدتهم وتوفير وسائل راحتهم.

إمضـــــاء

استدعيت حضرة مصطفى القشاش اليوم وطلبت منه أن يصحح الخبر، وأن يعتدل في الكتابة عن البلاد العربية؛ نظراً للظروف الدقيقة الحالية فوعد بذلك.

المرجو إبلاغ الخطوات التي اتخذتها إدارة الصحافة في هذا الموضوع إلى المفوضية بجدة.

إمضـــــاء

وثيقة رقم (٧٩٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٤٩١
ملف رقم: ١٣٧/ ٢٧/ ٢ سري
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة:

موضوع الوثيقة:

بشأن: شكاوى المصريات العاملات في البلاد الحجازية.

نص الوثيقة:

«.............. كثيرًا ما تتقدم إلى المفوضية من وقت لآخر بعض السيدات أو الآنسات المصريات اللاتي حضرن إلى البلاد الحجازية من غير علم المفوضية للعمل فيها، سواء في القصور الملكية أو في المدارس أو في المعاهد المختلفة، يتقدمن بشكوى من أصحاب العمل لأسباب متنوعة وهن يطالبن باستحقاقاتهن ثم بتسفيرهن إلى مصر.

وقد ثبت لدينا أن أولئك المصريات يقدمن أسوأ دعاية لمصر في هذه البلاد، وتضطر المفوضية للتدخل في أمرهن باعتبارهن مصريات قبل كل شيء.

يفاوضهن بعض سماسرة الأعمال ويقدمون لهن من المغريات ما يقبلن معه القدوم إلى تلك البلاد، وإذا كان منهن الصالحات أخلاقاً فلا يخلو الأمر من وجود بعض العناصر غير الصالحة، وتضطر المفوضية إلى التدخل في أمرهن سواء للحصول على استحقاقهن أو تسفيرهن من هذه البلاد، مثال ذلك أن تقدمت إلينا السيدة إنصاف حجازي، وهي ناظرة لإحدى المدارس حضرت

بتعاقد مباشر مع الحكومة السعودية، ثم لم تلبث أن وقع شقاق بينها وبين بعض الأجنبيات المشتغلات بإحدى القصور الملكية، ومثل آخر: المدعوة علية حسن حسني وهي مشرفة (رئيسة خدم) وقع لها ما وقع للأخرى، وثالثة لم تشأ أن تبوح إلينا باسمها.

وقد علمت أن أمثال هذه الحالات تتكرر في السنوات الأخيرة. وقد سبق أن كتب فيها سعادة عبدالوهاب عزام بك الوزير السابق بالمملكة العربية السعودية ولم يتخذ فيها رأي حاسم.

لذلك أرجو التنبيه بمخابرة وزارة الداخلية لمنع سفر السيدات المصريات قاطبة ممن يتعاقدن مباشرة مع الوسطاء، وأن يقتصر على ندب من تكون الحكومة السعودية في حاجة ماسة إلى خدماتهن من أصحاب المؤهلات فقط، أو يكون ذلك عن طريق هذه المفوضية فتقوم باختيار العناصر الصالحة حتى لا نقع فيما نحن واقعون فيه مما يسبب أسوأ دعاية للمصريين عامة في هذه البلاد....».